المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك فيصل
عمادة التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد
كلية إدارة الأعمال

الاختبار النهائي

الفصل الدراسي الأول / العام الجامعي 1434/1433 هـ

زمن الاختبـار :	ساعتان
أسم المقـرر :	النقود والبنوك
رقم الـ CRN :	29473 (طلاب)
أسم أستاذ المقرر :	د. أسامة الفرحان
اسم الطالب :	
الرقم الجامعي :	
اسم مركز الاختبار:	رمز مركز الاختبار

تصوير ولد الحفر

رمز النموذج
D

فضلا تأكد من الآتي :

1- استخدام القلم الرصاص HB2 فقط أثناء الإجابة.
2- كتابة اسمك رباعياً ورقمك الجامعي علي ورقة الأسئلة وكذلك تظليل الدوائر المقابلة لكل رقم المخصصة لذلك تظليلاً كاملا في ورقة الإجابة الإلكترونية.
3- التأكد من مطابقة رمز نموذج ورقة الأسئلة مع رمز نموذج ورقة الإجابة الإلكترونية.
4- الإجابة تكون فقط علي ورقة الإجابة الإلكترونية حيث هي التي سيتم تصحيحها.
5- عند الانتهاء من الإجابة يجب تسليم ورقة الإجابة الإلكترونية وورقة الأسئلة إلي الملاحظ.
6- التأكد من أن عدد صفحات أسئلة الاختبار هي 9 صفحة بدون صفحة الغلاف الخارجي.

أقر أنا الموقع أدناه بأني قد قرأت كافة التعليمات التي وردت بأعلاه وأتحمل المسئولية كاملة تبعاً

توقيع الطالب .....

ملاحظة: في حاله الحاجة إلى مسودة يمكن استخدام الفراغات الموجودة بورقة الأسئلة.

من الخيارات المتاحة لكل من الاسئلة التالية، اختر\ اختاري الاجابة الصحيحة.

(1) ما هي الزيادة المطلوبة في القاعدة النقدية، إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقد بمقدار 150 مليون ريالاً، علماً بان نسبة الاحتياطي القانوني تساوي 15% وأن البنوك تحتفظ بنسبة 2% من مجموع الودائع كاحتياطي اختياري زائد، وأن الأفراد يحتفظون بـ97% من ممتلكاتهم من النقود في البنوك؟

(أ) 53 مليون ريالاً.
(ب) 64 مليون ريالاً.
(ج) 42 مليون ريالاً.
(د) 31 مليون ريالاً.

ولد الحفر

(2) وفقاً لوجهة نظر النقديين في التضخم, فإنه:
(أ) ليس للتوسع النقدي آثاراً في المدى البعيد سوى آثار تضخمية.
(ب) لا تتسبب الزيادة في عرض النقد بالتضخم في المدى البعيد.
(ج) لا يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالتوسع النقدي في المدى القصير.
(د) لا تتسبب الزيادة في عرض النقد بالتضخم في المدى القصير.

(3) إن من الفروق الجوهرية بين النظرية الحديثة لكمية النقود لميلتون فريدمان و نظرية تفضيل السيولة لجون مينارد كينز هو:
(أ) معدل الفائدة ليس له دور هام لدى كينز, بينما له دور جوهري لدى فريدمان.
(ب) معدل الفائدة ليس له دور هام لدى فريدمان, بينما له دور جوهري لدى كينز.
(ج) تفسر الثانية الطلب على النقود بناءاً على الغايات من استخدام النقود, بينما تعتبر الأولى النقود شكلاً من أشكال الثروة تطلب كما تطلب باقي الأصول المالية وغير المالية.
(د) تفسر الأولى الطلب على النقود بناءاً على الغايات من استخدام النقود, بينما تعتبر الثانية النقود شكلاً من أشكال الثروة تطلب كما تطلب باقي الأصول المالية وغير المالية.

(4) أي مما يلي ليس من مساوئ نظام المقايضة؟
(أ) عرضة للتذبذبات في القوة الشرائية.
(ب) تعيق النمو في عمليات التجارة.
(ج) أنها غير كفؤة للتبادل.
(د) لا تشجع على التخصص في الانتاج.

(5) قيام البنوك الإسلامية بربط نسبة مرابحتها في صيغ البيوع بأسعار الفائدة الربوية رباً في ذاته. هذه العبارة:
(أ) خاطئة.
(ب) صحيحة.

(6) إذا احتاج البنك التجاري إلى إعادة خصم الأوراق التجارية فإنه يلجأ عادةً إلى:
(أ) البنك المركزي.
(ب) البنوك الدولية.
(ج) البنوك المحلية.
(د) البنوك الإسلامية.

(7) يترتب على قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية:
(أ) انخفاض في مستوى عرض النقد فارتفاع في معدل الفائدة وانخفاض في مستوى الاستثمار.
(ب) ارتفاع في عرض النقد فارتفاع في معدل الفائدة وارتفاع في مستوى الاستثمار.
(ج) ارتفاع في مستوى عرض النقد فانخفاض في معدل الفائدة وارتفاع في مستوى الاستثمار.
(د) انخفاض في عرض النقد فانخفاض في معدل الفائدة وانخفاض في مستوى الاستثمار.

(8) يعتمد الطلب على النقود لغايات المبادلات عند كينز على:
(أ) معدل الادخار.
(ب) معدل الفائدة.
(ج) مستوى الدخل.
(د) حجم التجارة الخارجية.

(9) تسمى الوسائل و الإجراءات التي يستعملها البنك المركزي والتي تمكنه من التأثير على كل من كمية عرض النقود و أسعار الفائدة و حجم الإئتمان بـ:
(أ) أدوات السياسة المالية.
(ب) أدوات السياسة الضريبية.
(ج) أدوات السياسة النقدية.
(د) أدوات السياسة التجارية.

ولد الحفر

(10) أي من التالية تعتبر أداة انتقائية (غير كمية) للسياسة النقدية؟
(أ) عمليات السوق المفتوحة.
(ب) سعر نافذة الإيداع.
(ج) الاحتياطي القانوني.
(د) ترشيد الائتمان.

(11) أيٌ مما يلي ليس بالضرورة من معايير نجاح البنوك التجارية.
(أ) حجم القروض.
(ب) جودة التسويق.
(ج) الربحية.
(د) استقرار السيولة.

(12) بيع السلم هو:
(أ) بيع عاجل بآجل.
(ب) بيع لأجل بعاجل.
(ج) بيع آجل بآجل.
(د) بيع عاجل بعاجل.

(13) للنقود المعدنية الرمزية قيمة اسمية تتحدد:
(أ) في سوق الصرف الأجنبي.
(ب) بالمادة المصنوعة منها.
(ج) بمدى تقبلها من قبل الجمهور.
(د) بقانون إصدارها من قبل البنك المركزي.

(14) يقصد بقانون جريشام:
(أ) النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول.
(ب) يجب استخدام المعادن الرخيصة فقط في سك النقود.
(ج) يجب استخدام الذهب فقط في سك العملات.
(د) النقود الجيدة تطرد النقود الرديئة من التداول.

(15) ما هو اجمالي حجم الاقراض في نظام مصرفي مؤلف من بنك واحد وفيه نقد سائل بمقدار 57320 ريالاً، ع
بأن الأفراد يحتفظون بكل ما لديهم من نقدٍ في ذلك البنك وأن نسبة الاحتياطي القانوني تساوي 7% وقام البنك بالاح
باحتياطي اختياري نسبته 3% من مجموع الودائع؟
(أ) 27237918 ريالاً.
(ب) 761537 ريالاً.
(ج) 1853346 ريالاً.
(د) 458560 ريالاً.

ولد الحفر

(16) اتفقت نظرية تفضيل السيولة والنظرية الكمية الكلاسيكية للنقود في أن:
(أ) الطلب على النقود لا يعتمد على مستوى الدخل.
(ب) النقود تطلب لغايات المبادلات.
(ج) زيادة عرض النقد تؤدي إلى التضخم.
(د) سرعة دوران النقود ليست ثابتة في المدى القصير.

(17) الدافع للاحتفاظ بالنقود لدى أصحاب النظرية الكمية التقليدية للنقود:
(أ) التحوّط.
(ب) المضاربة.
(ج) المعاملات.
(د) الاكتناز.

(18) أصبحت البنوك الإسلامية بديلاً منافساً للبنوك التجارية التقليدية في نظر المستثمر الأوروبي غير المسلم لأنها:
(أ) تعتمد على أدوات تمويلية أكثر مرونة من أدوات التمويل التقليدي الربوي.
(ب) لأنها تحرم أكل الربا، مما ينسجم مع الفلسفة اليونانية القديمة .
(ج) فلسفة التمويل لديها تقلل من تعرض النظام الاقتصادي للأزمات الائتمانية، وتقلل من خطورة تذبذب العوائد على الاستثمار.
(د) توفر خيارات للمعاملات المصرفية تنسجم وأحكام الشريعة الإسلامية.

(19) في ظل نظام المقايضة, إذا كان عدد السلع في التبادل يساوي 83 فإن عدد الأسعار النسبية يساوي:
(أ) 3320
(ب) 3403
(ج) 3445
(د) 3321

(20) في المرابحة البسيطة يقوم البنك الإسلامي بشراء بعض السلع ثم يعرضها للبيع بربح _____ يتفق عليه مع الطرف المشتري.
(أ) أكبر
(ب) أقل
(ج) مجهول
(د) معلوم

(21) أي من التالية ليس من مسببات التضخم المفرط (أو الجامح)؟
(أ) ارتفاع عرض النقد.
(ب) ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات النهائية.
(ج) انخفاض القدرة الإنتاجية للاقتصاد.
(د) تحكم الحكومة في أسعار السلع الاستهلاكية.

(22) المجموعة النقدية M1 تحتوي على:
(أ) الذهب وحقوق السحب الخاصة.
(ب) السندات والأوراق المالية.
(ج) الودائع الجارية والنقد السائل.
(د) الودائع طويلة الأجل والادخارية.

(23) أي مما يلي يعد الميزة الأهم للاعتمادات المستندية؟
(أ) قليلة التكلفة بالنسبة للعميل والبنك التجاري، وبالتالي تؤدي إلى تعظيم الأرباح.
(ب) من السهل إصدارها من قبل البنك.
(ج) تكاد تخلو من المخاطرة.
(د) تضفي جواً من الثقة جراء التبادل التجاري، مما ييسر سير التجارة الدولية.

ولد الحفر

(24) إحدى الدوافع التالية لا يعتبر دافعا للطلب على النقود لدى نظرية تفضيل السيولة. ما هو؟
(أ) التحوُّط.
(ب) المعاملات.
(ج) المضاربة.
(د) الاكتناز.

(25) تعرف البنوك التجارية بأنها:
(أ) مؤسسات مالية هادفة إلى تعظيم أرباحها من خلال قيامها أساساً بالوساطة المالية بين الجهات ذات الفائض المالي والجهات ذات العجز المالي.
(ب) مؤسسات مالية هادفة إلى زيادة النشاط الاقتصادي وصولاً إلى التنمية المستدامة.
(ج) مؤسسات نقدية هادفة إلى الوساطة المالية بين الجهات ذات الفائض المالي والجهات ذات الوفر المالي.
(د) مؤسسات نقدية هادفة إلى تحقيق الأرباح من خلال قيامها أساساً بالوساطة المالية بين الجهات ذات الفائض المالي والجهات ذات الوفر المالي.

(26) المرابحة المركبة صيغة تمويلية مناسبة لعمل البنوك الإسلامية لأنها:
(أ) شكل من أشكال المشاركات المختلف عليها شرعاً.
(ب) تزيد من حاجة البنك إلى كوادر خبيرة بظروف سوق السلع والخدمات غير المصرفية.
(ج) تحافظ على قيام البنك الإسلامي بدور الوسيط المالي.
(د) لا تقلل من مخاطر عدم التأكد التي يتعرض لها البنك.

(27) في صيغة المضاربة, إذا كان البنك يقدم التمويل والمستثمر يقدم الخبرة:
(أ) يسمى المستثمر "مضارب" و البنك "رب الخبرة".
(ب) يسمى البنك "المضارب" والمستثمر "المضارب معه".
(ج) يسمى البنك "مضارب" والمستثمر "رب الخبرة".
(د) يسمى البنك "رب المال" والمستثمر "المضارب".

(28) وفقاً لنظرية فريدمان الحديثة، فإن دراسة العوامل المؤثرة في الطلب على النقود تعني ضمنياً:
(أ) دراسة التضخم.
(ب) دراسة البطالة.
(ج) دراسة النمو.
(د) دراسة الثروة.

(29) إذا علمت أن حقوق الملكية وصافي الأرباح لدى بنك ما هي 100 مليون دولار و 10 مليون دولار على التوالي، وأن اجمالي أصول البنك يساوي 2000 مليون دولار. فما قيمة مضاعف حقوق الملكية لهذا البنك؟
(أ) 1
(ب) 20
(ج) 10
(د) 5

(30) تتجنب أغلب البنوك الإسلامية تمويل المضاربة للأسباب التالية، باستثناء ما يلي:
(أ) لأنه تنطوي عليها تكاليف أعلى في تقييم درجة مخاطرة المضارب.
(ب) لأنها من صيغ المشاركات التي تدفع البنك نحو مجالات ليست في جوهرها عمليات وساطة مالية.
(ج) لأن الأرباح التي تحققها عقود المضاربة تكون دائماً قليلة بالمقارنة مع صيغ التمويل الأخرى.
(د) لأن المضاربة عالية المخاطر بالمقارنة مع صيغ البيوع.

(31) من أهم المميزات الاقتصادية على المستوى الكلي للتمويل الإسلامي أنه:
(أ) لا يحمل المستثمر مخاطر كبيرة.
(ب) لا يتأثر بالأزمات المالية الدولية.
(ج) يوزع الربح بشكل متساوي بين البنك والمستثمر.
(د) يحمّل البنك الممول جزء من مخاطر الاستثمار المباشر، مما يؤدي الى حرصه في انتقاء ما يموله من مشاريع

(32) من أهم الإضافات ومما خلص إليه باومول وتوبين في نظريتهما حول الطلب على النقود أن:
(أ) سعر الفائدة يؤثر في كل من دافع المضاربة والتحوط والمبادلات.
(ب) سعر الفائدة متذبذب في الأجل القصير.
(ج) سعر الفائدة يؤثر في سرعة دوران النقود.
(د) سعر الفائدة لا يؤثر في دافع المضاربة.

(33) إذا علمت أنه إذا قام شخص ما بإيداع 65000 ريالاً في البنك وكان الحد الأقصى الذي يسمح للبنك إقراضه من هذه الوديعة هو 60450 ريالاً، فإننا نستنتج أن الاحتياطي القانوني في هذا النظام المصرفي هو:
(أ) 11%
(ب) 5%
(ج) 9%
(د) 7%

ولد الحفر

(34) أحدى الإجابات التالية لا تعد توسعاً في السياسة النقدية:
(أ) شراء الأوراق المالية.
(ب) فرض سقوف ائتمانية قطاعية.
(ج) خفض نسبة الاحتياطي الإجباري.
(د) خفض سعر إعادة الخصم.

(35) وفقاً لأراء الكينزيين في التضخم فإن:
(أ) لا يمكن للسياسة النقدية التسبب في التضخم.
(ب) السياسة النقدية أقل خطورة في التسبب في التضخم في المدى البعيد.
(ج) السياسة المالية أقل خطورة في التسبب في التضخم في المدى البعيد.
(د) لا يمكن للسياسة المالية التسبب في التضخم.

(36) تصدر البنوك خطابات الضمان من أجل:
(أ) ضمان الالتزام بما عليها من سحوبات لصالح عملائها.
(ب) ضمان التزام عملائها أمام جهة ثالثة بالقيام بما التزموا به.
(ج) ضمان سلامة العملاء من الاحتيال.
(د) ضمان تسديد فواتير الاستيراد بالنيابة عن عملائها.

(37) وفقا لنظام قاعدة الذهب، إذا كان اليورو يعادل في قيمته 0.40 غرام من الذهب و كان سعر صرف اليورو يساوي 5 ريالات. فكم غراماً من الذهب يساوي الريال الواحد؟
(أ) 0.56 غراماً.
(ب) لا يمكن احتسابه في ظل البيانات المتوفرة.
(ج) 0.08 غراماً.
(د) 25 غراماً.

(38) من مزايا قاعدة السبائك الذهبية على قاعدة المسكوكات الذهبية أن قاعدة السبائك:
(أ) ليس لها أية مزايا على قاعدة المسكوكات الذهبية.
(ب) حدت من حجم المضاربات على الذهب.
(ج) حدت من الحاجة إلى غطاء كامل من الذهب للعملة.
(د) حلت مشكلة ندرة الذهب.

(39) تحتفظ البنوك بالأرصدة لدى بنوكها المراسلة لغايات:
(أ) تحقيق العوائد من الفوائد المدفوعة عليها.
(ب) إدارة مخاطر السيولة.
(ج) مقابلة طلبات التحويلات الخارجية.
(د) التحوط.

ولد الحفر

(40) الملاءة المالية للبنك تصف:
(أ) حجم ودائع البنك.
(ب) قدرة البنك على تسييل أصوله.
(ج) قدرة موجودات البنك على تغطية مطلوباته.
(د) سرعة البنك في تحصيل الديون المستحقة.

(41) كل مما يلي يعد التزاماً على البنوك التجارية التقليدية باستثناء:
(أ) الودائع.
(ب) رأس المال المدفوع.
(ج) التسهيلات الائتمانية المباشرة.
(د) الأرباح غير الموزعة.

(42) إذا علمت أن كمية النقد السائل في التداول وخزائن البنوك في اقتصاد ما هي 1525 مليون دولار، وكان مجموع الاحتياطيات الإلزامية (القانونية) التي يحتفظ فيها البنك المركزي 60 مليون دولار، وكانت القيمة السوقية للسندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك تساوي 95 مليون دولار، فإن القاعدة النقدية في هذا الاقتصاد تساوي:
(أ) 1585 مليون.
(ب) 1680 مليون.
(ج) 1525 مليون.
(د) 95 مليون.

(43) استناداً إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود:
(أ) تؤدي زيادة عرض النقد إلى ارتفاع سرعة دورانها في الأجل القصير.
(ب) تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تخفيض الأسعار.
(ج) تؤدي زيادة عرض النقد إلى ارتفاع الأسعار.
(د) تؤدي زيادة الضرائب إلى ارتفاع معدل البطالة.

(44) عمليات السوق المفتوحة من أدوات السياسة النقدية، حيث يقوم البنك المركزي:
(أ) بشراء للأوراق المالية الحكومية فقط.
(ب) ببيع و شراء الأوراق المالية الحكومية.
(ج) بإدارة إصدار العملة المحلية.
(د) ببيع للأوراق المالية الحكومية فقط.

(45) وفقاً للنظرية الكلاسيكية للطلب على النقود فإن:
(أ) زيادة عرض النقد قد تؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود ي الأجل القصير.
(ب) زيادة عرض النقد قد تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي في الأجل القصير.
(ج) زيادة عرض النقد ليس لها أي تأثير على الاقتصاد في الأجل القصير.
(د) زيادة عرض النقد قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأجل القصير.

(46) تعد تكلفة الفرصة البديلة لاحتفاظ البنك التجاري باحتياطيات كبيرة من النقد السائل ما يلي:
(أ) ارتفاع مخاطر السيولة.
(ب) ارتفاع التكاليف الإدارية المتعلقة بإدارة السيولة.
(ج) الفائدة التي تتقاضاها على تلك المبالغ.
(د) العوائد من الفائدة غير المتحققة نتيجة عدم إقراض تلك المبالغ.

(47) من الميزات الإيجابية لنظام قاعدة الصرف بالذهب ما يلي:
(أ) اعتبر بديلاً جيداً للأنظمة النقدية لدى البلدان الفقيرة بالمخزون من الذهب.
(ب) قد يعيق استقلالية القرار السياسي في البلد التابع.
(ج) قد تتسبب في قسط وافر من التبعية الاقتصادية.
(د) يكون البلد التابع مرهوناً ببقاء اتباع البلد المتبوع لنظام قاعدة الذهب.

ولد الحفر

(48) يمكن للسياسة النقدية ان تتضمن كل الاجراءات التالية، ما عدا:
(أ) زيادة الاحتياطي الإلزامي.
(ب) تخفيض سعر إعادة الخصم.
(ج) الشروع بعمليات السوق المفتوحة.
(د) زيادة الإنفاق العام.

(49) وفقا للكلاسيك، فإن سرعة دوران النقود تعتمد على كل مما يلي باستثناء:
(أ) مدى انتشار البنوك وفروعها.
(ب) مدى تطور نظام الدفوعات.
(ج) مستوى الثقة في الجهاز المصرفي.
(د) سعر الفائدة.

(50) ما هي كمية النقود القصوى التي يمكن خلقها في نظام مصرفي مؤلف من بنك واحد وفيه نقد سائل بمقدار 25000 ريالاً، علماً بان الأفراد يحتفظون بكل ما لديهم من نقدٍ في ذلك البنك وأن نسبة الاحتياطي القانوني تساوي 8% ولا توجد هنالك تسربات أخرى؟
(أ) 225000 ريالاً.
(ب) 312500 ريالاً.
(ج) 287500 ريالاً.
(د) 200000 ريالاً.

(51) تنشأ مخاطر السيولة من احتمال:
(أ) تأخر أو عدم سداد الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها.
(ب) عدم إفراط البنك بالتوسع الائتماني.
(ج) وفاء المقترضين بالتزاماتهم في حينها.
(د) استرجاع القروض في آجالها.

(52) تتضمن أشكال النظم النقدية كلاً مما يلي باستثناء:
(أ) النظام القانوني أو الورقي.
(ب) نظام المقايضة.
(ج) نظام قاعدة المعدنين.
(د) النظام السلعي.

(53) أي مما يلي لا يعتبر من وظائف النقود:
(أ) وحدة قياس للقيمة.
(ب) نظام للمقايضة.
(ج) وسيلة للمبادلة.
(د) مخزن للقيمة.

(54) تختل وظيفة النقود كمخزن للقيمة في ظل:
(أ) انخفاض معدلات الفائدة.
(ب) ارتفاع معدلات البطالة.
(ج) النمو الاقتصادي.
(د) ارتفاع المستوى العام للأسعار.

(55) يقصد بسرعة أو معدل دوران النقود:
(أ) عدد المرات التي يتم فيها إيداع وحدة النقد الوحدة في بنك تجاري خلال العام.
(ب) عدد المرات التي تبادل الوحدة النقدية الواحدة مع عملات أجنبية خلال العام.
(ج) عدد المرات التي يتم فيها تداول وحدة النقد الواحدة في مبادلة السلع والخدمات المنتجة خلال العام.
(د) عدد المرات التي يقوم فيها البنك المركزي بإصدار النقود خلال العام.

ولد الحفر

(56) إن ابتكار واستخدام النقود نتج عنه كل مما يلي ما عدا:
(أ) تسهيل عمليات التجارة.
(ب) تشجيع التخصص في الإنتاج.
(ج) تحقيق العدالة في عمليات المبادلة.
(د) انتهاء التعامل بالنظام المقايضة تماماً.

(57) من أهم الانتقادات التي توجه إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود:
(أ) افترضت دوام التوظيف الكامل في الأجل القصير.
(ب) أهملت دور سعر الفائدة في الطلب على النقود وبالتالي أثره على المتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة.
(ج) افترضت وجود علاقة عكسية بين كمية النقود ومستوى الأسعار.
(د) افترضت ثبات الأجور.

(58) من أهم الانتقادات التي توجهت بها نظرية تفضيل السيولة إلى النظرية التقليدية لكمية النقود ما يلي:
(أ) كمية النقود ليست ثابتة في الأجل القصير.
(ب) سرعة دوران النقود ليست ثابتة في الأجل القصير.
(ج) الأسعار ليست ثابتة في الأجل القصير.
(د) الدخل الاسمي ليس ثابت في الأجل القصير.

(59) وفقاً لنظرية فريدمان الحديثة لكمية النقود يشتمل مفهوم دخل الفرد على كل مما يلي، ما عدا:
(أ) الدخل الجاري.
(ب) المدخرات.
(ج) القيمة الحالية للدخول المستقبلية.
(د) العائدات الضريبية.

(60) من مزايا السلم الموازي أنه:
(أ) يناسب جميع القطاعات الاقتصادية.
(ب) قليل التكلفة على البنك الممول.
(ج) يقلل تعرض البنك إلى مخاطر التمويل.
(د) تنفيذه وإدارته أسهل من بيع السلم.

(61) تكتب معادلة فيشر للتبادل على الصيغة:
(أ) $MP = VY$
(ب) $M/P = PI$
(ج) $MV = PY$
(د) $M/P = V/Y$

(62) لا تفضل البنوك التجارية التقليدية الافراط في منح القروض:
(أ) طويلة الأجل.
(ب) قصيرة الأجل.
(ج) متوسطة الأجل.
(د) قصيرة ومتوسطة الأجل.

(63) إذا علمت أن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لبنك ما هما 5 مليون ريالاً وأن أصول ذلك البنك تساوي 72 مليون ريالاً. فما قيمة حقوق الملكية ومضاعفها لهذا البنك على التولي؟
(أ) 144 مليون و 2.
(ب) 72 مليون و 2.
(ج) 72 مليون و 1.
(د) 144 مليون و 1.

(أ) ولد الحفر AbnLHAB

ولد الحفر

دعواتكم لي بالتوفيق

(64) **يقصد بعرض النقود:**
(أ) كمية النقود المتاحة للاستخدام في اقتصاد ما في وقت معين.
(ب) كمية النقود المتوفرة في خزائن البنك المركزي في وقت معين.
(ج) كمية النقود عالية السيولة الموجودة في التداول في وقت معين.
(د) كمية النقود المودعة في النظام المصرفي في وقت معين.

(65) **كل مما يلي يعد من وظائف البنوك التجارية ما عدا:**
(أ) إدارة عرض النقد.
(ب) تقديم التسهيلات الائتمانية.
(ج) قبول الودائع.
(د) خصم الأوراق التجارية.

(66) **من أجل عدم الوقوع في مشكلة نقص السيولة، يجب على البنوك التجارية:**
(أ) الموازنة بين استحقاقات الودائع والقروض.
(ب) عدم الافراط في فتح حسابات تحت الطلب.
(ج) التركيز على قبول الودائع لأجل.
(د) عدم منح قروض طويلة الأجل.

(67) **من مساوئ المرابحة البسيطة من وجهة نظر البنك الإسلامي أنها قد:**
(أ) تتطلب من البنك القيام بأعمال تخرجه عن دور الوساطة المالية.
(ب) لا تحقق الأرباح المرجوة.
(ج) تقلل من دور البنك الإسلامي في التنمية الاقتصادية.
(د) المخاطرة التي تنطوي عليها دائماً مرتفعة.

(68) **من وظائف البنك المركزي كل مما يلي باستثناء:**
(أ) بنك البنوك.
(ب) الرقابة على سوق رأس المال.
(ج) المقرض الأخير.
(د) إصدار العملة.

(69) **يمكن التعبير عن القاعدة النقدية MB بالمعادلة التالية:**
(أ) $MB = R \times C$
(ب) $C - R = MB$
(ج) $MB = R / C$
(د) $MB = R + C$

(70) **وفق دافع المضاربة عند كينز فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى أن الأفراد يفضلون:**
(أ) الاحتفاظ بالنقود.
(ب) تحويل النقود المحلية إلى عملات اجنبية.
(ج) تحويل النقود إلى أصول مالية.
(د) تحويل النقود إلى ذهب و فضة.

مع التمنيات الطيبة بالوفيق